

وما يبيِّن عليه ذلك وهو النسب بين الأعداد **جمل** يقع الميراث في سكوها
والجمل مرادفة للكلام عند بعض الجاهل وأعم منه عند بعضهم **باني**
عامة من الجمل **العلة** الأقسام الثلاثة في وعاد بعة من
عشر تطويل في العمل بالاختصاص **والاعتساف** بكسر الهمزة أي ركوب الخلفان
الطرفين بل على الطريق الجادة بين الرضيين والحساب **فانقح** من القناعة
وهو الرضا باليسير من العطاء من قولهم قنع بالكس قنوعا وقناعة إذا
رضى والاحاد بئ في فضل النكاح كثيرة شهوة فيها ما روى البيهقي في التمهيد
عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة -
كثرة لا يغير وفي الرماية لابن بشر رحمه الله حديث عن من قنع وذلك من
طبع انتهى واما قنع بالفتح فمعناه سأل وقوله **بما بين** بالنون المحجول أي
وضوح **فهو كافي** أي مضمون من غيره في بيان العمل في الأقسام
على ثلاثة في وعاد بعة سئل من يثنى عنده وفي أمثلة من ذلك لعلم
أنه إذا وقع الانكسار على ثلاثة في وعاد بعة ذلك نظر ان كان مقدم في الانكسار
على اثنين أو عليها ان تنظر بين فريتين وسهامهما فاما ان يتباينا فاما ان
يتوافقان فاما يتباينا فابق ذلك الغرض بقاها واثبتته وان توافقا فذلك
الغرض في الوالي فقه واثبت وقدر مكانة ثم ينظر بين الثالث وسهامه كذلك
ثم بين الرابع وسهامه كذلك فهذا هو النظر الأول والنظر الثاني المتبادر
بعضها مع بعض فان تماثلت كلها باكتفاؤها فوجز السهم وان تماثلت
كلها فأكبرها جز السهم وان تماثلت كلها فمسطحها جزء السهم وان توافقت
أو اختلفت فواجه من مطلق الكوفيين وهو ان تنظر بين مثبتهن منها وحصل
أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينهم وبين الثالث وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فهو جز السهم فاضرب في أصل المسألة
أو مبلغها بالعنوان عالت فما حصل فهو المطلوب وما نصص منه المسألة
فإنها قسمت المصحح فاضرب حصته لكل فرغ من أصل المسألة في جز السهم
واقسم الحاصل على ذلك الغرض في ان كان مستعدا يحصل ما لو اخذ من الغرض
وان كان الغرض في شخص واحد فما حصل من ضرب حصته في جز السهم هو
ماله من التصحيح اذا تفرغ ذلك فلتمثل امثلة من الانكسار على ثلاث في

ولا يتناقى ذلك الا في الاصول الثلاثة التي تحول وفي أصل ستة وثلاثين
في خمس جرات وخمس أخوة لام وخمس اعيان أصلها ستة وجزسهمها
خمس وتصح من ثلاثين ولو كانت الاعيان عشرة لكان جزسهمها عشرة وتصح
من خضرها وفي جواتين وثلاثة أخوة لام وخمس اعيان أصلها ستة وجزسهمها
ثلاثون وتصح من مائة وثمانيين وهو صواب في جواتين وثمانية أخوة لام
وثمانيه عشر شقيقهم أصلها ستة ونحو السبعة وجزسهمها ستة وثلاثون
وتصح من مائتين وثمانيين وخمسين وفي اسرج جوات اثني عشر جرة
وسنة وثلاثون شقيقته أصلها اثني عشر ونحو الثلاثة عشر وجزسهمها
سنة وثلاثون وتصح من اسرج مائة وثمانيه وستين وفي اسرج جوات
وعشرين بنتا واسرج جرة وعده أصلها اسرج وعشرين وجزسهمها اعشرين
وتصح من اسرج مائة وثمانيه وفي اسرج جوات و اسرج جرات و جرات إلى
أي إلى أي في الدرجة الواحدة لا يجب واحدة من الجرات وعشر
أخوة لاب أصلها ستة وثلاثون وجزسهمها عشرة وتصح من ثلاث
مائة وستين نفس على ذلك ومن الانكسار على اسرج في ولا يتباين ذلك
الا في أصل اثني عشر وضعفها فخر وجنتين واسرج جرات وثمان أخوة
لام وستة عشر شقيقته أصلها اثني عشر ونحو السبعة عشر وجزسهمها
اثنان وتصح من اسرج وثلاثين وفي مسألة الامتحان وهو اسرج جوات
وخمس جرات وسبع بنات وتسعة اعيان أصلها اسرج وعشرين وجزسهمها
سهمها النون وما يتبين وستون وتصح من ثلاثين النون وما يتبين واسرجين
يتمتعن بها الطلبة فيقال خلف اسرجة فخر من الورثة لكل فرغ منهم
أقل من عشرة ومع ذلك صحته أكثر من ثلاثين الف ما صوصتها وتصح
ابن حيا فقس على ذلك والدار علم ولما انتهى الكلام على تصحيح المسائل
بالنسبة لميت واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين فأكبر
و**باب المنافع** في تصحيح المسائل
من التسخ وهو لغة الأزالة والتغيير والشتمل وشعره شرع حكم شرعي
بانفادات اخر وفي اصطلاح العزيمين ان يموت من وثمة الميت الاول
واحدوا أكثر قبل قسمة التركة وقد يكون بعض المورث من ورثته وقتة الاول

هذا هو الأصل في تصحيح المسائل
وقد اختلفوا في تصحيح المسائل
فما كان من ذلك في تصحيح المسائل
فما كان من ذلك في تصحيح المسائل